

مؤقت

## مجلس الأمن



السنة الحادية والسبعون

الجلسة ٧٧٢٦

الأربعاء، ٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد دولاتر . . . . . (فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي . . . . . السيد إيتشوف
	إسبانيا . . . . . السيد دي لا كايي غارسيا
	أنغولا . . . . . السيد غيموليكا
	أوروغواي . . . . . السيد روسيلي
	أوكرانيا . . . . . السيد ييلتشينكو
	جمهورية فنزويلا البوليفارية . . . . . السيد سواريث مورينو
	السنغال . . . . . السيد سيس
	الصين . . . . . السيد شو زونغ شينغ
	ماليزيا . . . . . السيدة أدنين
	مصر . . . . . السيد أبو العطا
	المملكة المتحدة لبريطانيا لعظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد رايكروفت
	نيوزيلندا . . . . . السيد فان بوهيمن
	الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيد بريسمان
	اليابان . . . . . السيد ييشو

## جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة مبنية

الرجاء إعادة التدوير



161999 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقرَّ جدول الأعمال.

## الحالة في الشرق الأوسط

تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض

الاشتباك للفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٠ أيار/مايو

٢٠١٦ (S/2016/520)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في

البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2016/578، التي

تتضمن نص مشروع قرار قدمه الاتحاد الروسي والولايات

المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2016/520،

التي تتضمن تقرير الأمين العام عن قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض

الاشتباك للفترة من ١ آذار/مارس إلى ٢٠ أيار/مايو ٢٠١٦.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار

المعروض عليه. سأطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إسبانيا، أنغولا، أوروغواي، أوكرانيا،

السنغال، الصين، فرنسا، فترولا (جمهورية - البوليفارية)،

ماليزيا، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا

الشمالية، نيوزيلندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): حصل مشروع القرار على

١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه

القرار ٢٢٩٤ (٢٠١٦).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في

الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد فان بوهيمن (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية):

إسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تعازي نيوزيلندا الصادقة لشعب

وحكومة تركيا بعد المهجمات التي شهدتها مطار اسطنبول.

تضطلع قوة الأمم المتحدة لمراقبة فض الاشتباك بدور

حاسم باعتبارها قوة استقرار في منطقة مضطربة للغاية. إننا

ندعم البعثة بقوة، ونريد أن تعود إلى أداء مهامها بشكل كامل

في أقرب وقت ممكن. لذلك، فنحن منفتحون على العودة

التدرجية إلى المنطقة الفاصلة، ولكننا بحاجة إلى أن نضع في

الاعتبار الظروف التي أدت إلى انسحاب البعثة في المقام الأول.

لقد أدى تدهور الأوضاع الأمنية إلى أزمة مستمرة،

شهدت انسحاب العديد من البلدان المساهمة منذ أمد طويل

في البعثة، وبلغ الأمر ذروته خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر

٢٠١٤ باختطاف الجماعات المتطرفة المسلحة لـ ٤٥ فردا من

قوات حفظ السلام من فيجي. وألحقت تلك الحوادث ضررا

بالغا بالقوة وبعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام بشكل عام.

ووضع موظفو الأمم المتحدة في حالات خطر غير مقبولة،

بدون ما يكفي من التخطيط للخروج السريع. وأظهرت

الحوادث في الجولان عيوباً في عمليات الأمم المتحدة، الرامية

إلى تقييم المخاطر والتواصل مع البلدان المساهمة بقوات. وعلينا

أن نكون على ثقة بأننا قد غيرنا الطريقة التي نعمل بها لضمان

عدم تكرار تلك الحوادث مرة أخرى.

ولا تزال الأوضاع الأمنية في المنطقة الفاصلة خطيرة وغير

مستقرة. إنها منطقة حرب، ولا تزال الجماعات المتطرفة المسلحة

تشكل فيها تهديدا حقيقيا ودائما، والحقيقة هي أنه من المرجح

استمرار استهداف موظفي القوة. ودافعت نيوزيلندا بقوة خلال

العملية التي أدت إلى اعتماد القرار ٢٢٩٤ (٢٠١٦) اليوم، عن

أنه وبينما تمضي إدارة عمليات حفظ السلام قدما بخطتها

واقترحت نيوزيلندا عددا من التعديلات على مشروع النص. ونحن سعداء بإدخال التغييرات، رغم كونها لا تعكس تماما مدى مخاوفنا، والمخاوف التي عبرت عنها بعض البلدان المساهمة بقوات. وترجع هذه النتيجة في جزء كبير منها للفترة الوحيدة التي نظرنا فيها في القرار. وبالنظر إلى المسائل الخطيرة المعنية، لا سيما فيما يتعلق بسلامة موظفي الأمم المتحدة، فإن تخصيص عمل يوم واحد للتشاور هو أمر غير مقبول.

وسوف نواصل العمل مع أعضاء المجلس والدول المساهمة بقوات في الأشهر المقبلة، وخاصة في وقت مبكر من الاستعراض الذي سيستمر ٩٠ يوما في شهر أيلول/سبتمبر، وتحديد ولاية البعثة القادم في شهر كانون الأول/ديسمبر. كما نشجع إدارة عمليات حفظ السلام، والقائمين على الصياغة فيما يخص هذه المسألة على البقاء على اتصال وثيق مع البلدان المساهمة بقوات، وهي تضي بتنفيذ خططها، لضمان احتفاظها بكامل ثقة ودعم تلك البلدان. ونحن على ثقة بأن تجديد الولاية المقبل سيتيح المزيد من الوقت لأعضاء المجلس للنظر في القضايا الخطيرة التي هي على المحك.

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

لعودة تدريجية، يجب أن يكون واضحا بأنه لن تجري أي عودة من دون استيفاء الشروط الضرورية التي وضعت لضمان أن تتم بأمان وفعاليتها. ويجب أن تستند إلى تقييم جيد للحالة الأمنية، التي يجب أن تظل قيد الاستعراض المستمر، ويجب على إدارة عمليات حفظ السلام إطلاع المجلس بانتظام. ويجب أيضا تزويد موظفي القوة بالتكنولوجيا والمعدات اللازمة لهم للقيام بالمهام المنوطة بهم بأمان.

وكما أوضح ذلك الأمين العام، من الضروري قيام طرفي اتفاق فض الاشتباك بدورهما في تسهيل عودة القوة، بما في ذلك من خلال تسهيل إتخاذ إجراءات عبور مؤقتة آمنة، وتمكين البعثة من استخدام التكنولوجيا والمعدات ضرورية لسلامتها.

وقد استضافت نيوزيلندا في أوائل شهر أيار/مايو، اجتماعا للبلدان المساهمة بقوات، والأمانة العامة وأعضاء المجلس، كجزء من مبادرتنا التشاورية الثلاثية. إننا منخرطون أيضا بشكل ثنائي مع عدد من البلدان المساهمة بقوات، الأكثر تضررا، قبل اعتماد هذا القرار اليوم. وتتشاطر البلدان المساهمة بقوات مخاوفنا بشأن قدرة موظفي القوة على العمل بشكل آمن في المنطقة الفاصلة. وشددت على حاجة قوات مراقبة فض الاشتباك، للمعدات للقيام بمهامها.